باب الكتب

البيتوشي

تأليف العالم الأديب محمد الخال قاضي السليمانية . يقع في ثلاثمائة وأربع صحائف متوسطة الطول والعرض ، طبع في مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٣٧٧ هجرية ، تصادف سنة ١٩٥٧ شمسية . ترجم فيه لعلامة عصره وأديب مصره وقطره الشيخ عبدالله بن الشيخ أحمد الشافعي الكردي البيتوشي ، نسبة الى «بيتوش» قرية صغيرة في خيف الجبل المشرف على نهر الزاب الصغير شمال السليمانية في العراق ، في بقعة حباها الله تعالى بجمال الطبيعة ، ونضارة القيمة ، ووفرة المياه والورود ، وأصناف الفواكه والأزهار مما له أثره العميق في تكوين الذوق الأدبي ، واستقامة الفكر ، وسمو الخيال ، تلك العناصر التي يستمد منها الأدب غذاءه المعنوي .

والشيخ البيتوشي إمام في الدين والأدب ، مَلَكَ ناحية البلاغة ، وقبض على زمام الفصاحة ، وتفنن في أبواب الأدب نثره ونظمه ، وجمع فيه ضروب الصناعات الأدبية ، وغاص في بحور الشعر فاستخرج لآلئه المكنونة ودرره المخزونة . وهو كردي الأصل ، عربي الثقافة ، لايجاريه في أدبه وبلاغته إلا عدناني مارس أصول الأدب ، وتمرن فيه على شيوخه ، أو قحطاني ثوى في زبيد ، يعي نوادر اللغة ، ويقتني فرائدها . فهو كردي العظم واللحم ، عربي القلب واللسان ، كردي المولد والمرتع ، عربي الوطن والمربع ، لهذا كان مفتي العربية في مصره وفارس أدبها في عصره ، لا يشق له غبار ، ولا يخذله عثار ، ومع هذا لايحجم عن الاعتذار اذ يقول :

وإن تجد شيئاً خلاف الأدب فالطبع كردي وهذا عربي

على أني لا أحمل قوله هذا الا على مدافعة الدين والحساد أو التواضع بين العباد . كيف لا وهو يعتقد ان الاكراد فرع قحطاني ، ومن نجار يماني ، وان جدّه ماء السماء مزبقيا ، إذ يقول في

مدح الأمير سليمان بك الشاوي العبيدي :

وإذا فخرت فخرت إذ لي نسبة فيكم فحق أن أقول أنا أنا

كرد أبن عمرو ينتمي لمزيقيا ماء السما جدي الذي سمك البنا

وتشهد لدعواه ديباجة شعره ، وغرر قصائده ، وجزالة قوله ، وبراعة نثره ، وعروبة أدبه .

والامام البيتوشي من رجال العصر الثاني عشر وأوائل العصر الثالث عشر الهجريتين ، إذ كان مولده بين سنتي ١١٣٠ — ١١٤٠هجرية في بيتوش ووفاته سنة ١٢٢١ هجرية في البصرة .

لقد صرف قاضي السليمانية جهداً مضنياً في إخراج مؤلفه (البيتوشي) الذي أحيا به شخصية عراقية يفخر العراق أن أنجب مثلها ، وأحتمل صبراً جميلاً أمرّ من الصبر في جمع ما حصل عليه من آيات أدبها الفخم ، وبينات فضلها الجم ، من آفاق العراق ، ومن نجد وإمارات الخليج العربي وغيرها من البلاد . فان من يستوعب قراءة الكتاب يدرك ما بذله القاضي الفاضل من جلد متعب ومثابرة ، وما أرهق نفسه به من ثبات ومصابرة ، حتى قدّم للناس كتاباً يشهد للمترجم والمترجم له بالسبق في حلبة العلم والأدب ، والفضل والأرب . جزى الله تعالى القاضي خيراً على عمله الحسن ، وعصمه من الزلل والخطل .

أفرغ المؤلف كتابه في قسمين : —

القسم الأول : بحث فيه عن نسب البيتوشي ، وموطنه ، وبيته ، ومولده ، ونشأته ، ورحلاته ، وزواجه ، ووفاته ، وعلمه وثقافته وأدبه ، وفقره وقناعته ، وإيمانه ووفائه ، وشعره وشاعريته ، ونثره ومؤلفاته ، وألغازه وأحاجيه .

والقسم الثاني : جمع فيه ما حصل عليه من أشعاره ، ورسائله ، وتقاريضه .

وختم كتابه بتأبين موجز لتلك الشخصية العلمية الأدبية التي اكتشفها ونوّه بها ، وأخرجها من عالم الجحود إلى عالم الخلود ، ومن أعماق النسيان إلى وجود الذكر والبيان « والذكر للانسان عمر ثاني » .

والكتاب لم تقتصر الفائدة منه على المعرفة بالحبر العلامة البيتوشي ، بل نجد في طياته تاريخ

مشاهير من رجالات العراق ، وحوادث مهمة حدثت فيه ، ووقائع لم يُعن بذكرها إلا قليل من المؤرخين ، ونجد فيه أدباً عربياً عراقياً حياً أصيلاً عالياً متيناً ، فيه متعة ، وفيه لذة ، وفيه حكمة. ونجد فيه من مفردات اللغة العربية كل فصيح يتلقاه الأديب بالبشر تلقيه للدينار ذهباً ، ويفرح به فرحته بعثوره على ما ضاع له من عقود ثمينة .

وقد ذيل المؤلف معظم صحائف كتابه بتعليقات مفيدة ، يفسر بها مجملاً ، أو يوضح غامضاً من شعر أو نثر ، أو يشرح معنى كلمة لغوية قد تكون غريبة أو قليلة الاستعمال ، أو يعرب كلمة قد يخفى إعرابها على أوساط الناس .

وما وعاه كتاب البيتوشي من نصوص نثرية أو شعرية يمثل الاسلوب الأدبي في العراق في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين أحسن تمثيل .

وقد فات المؤلف أمور يستحسن التنبيه عليها . من ذلك :

١ — انه اقتصر على مجرد حكاية حال المترجم له وما قاله من شعر ونثر ، ولم يقف بعد هذا موقف المحلل المستنبط لفلسفته وآرائه ، المستنتج لنظراته في الأدب ومسلكه فيه .

٢ — وانه أغفل تفسير كثير من الكلمات التي تخفى معانيها على أوساط الناس .

٣ — وأنه لم يضبط بالشكل كثيراً من الكلمات الواجب ضبطها إغناءاً للقارئ عن مراجعات المعاجم .

والعصمة لله تعالى ولكتابه .

وبعد ، فالمؤلف محمود مشكور ، والمترجم له مغفور له مبرور إن شاء الله تعالى ؟

النظم الدستورية في البلاد العربية

مجموعة محاضرات القاها الدكتور السيد صبري ، على قسم الدراسات القانونية في معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة ، التابع لجامعة الدول العربية . وقد قام المعهد بطبعها على ورق صقيل يمتد ٣٥٦ صفحة متوسطة الطول والعرض ، وهو في الواقع كتاب بحث في أنظمة الحكم

المعروفة فى هذا العصر ، من النظام الديموقراطي والفاشي والبلشفي . وفصل أشكال الدول من موحدة واتحادية وتعاهدية . وأشكال الحكومات من مستبدة وقانونية ، وفردية وارستقراطية ، وشعبية (ديمقراطية) ، وملكية دستورية ، وجمهورية . وأوضح وظيفة الدولة وفقاً للمذهب الفردي ، أي المذهب القائل : إن الغرض من قيام الدولة هو المحافظة على مصلحة الأفراد وحقوقهم فلا تتدخل الدولة فى حقوقهم وتصرفاتهم الا بقدر ما ينظمها ويصونها ، فدائرة تدخلها فى شؤون المجتمع ضيقة ، كما أوضح وظيفتها وفقاً للمذهب الاشتراكي القائل : إن الغرض من قيام الدولة هو المحافظة على مصلحة المجتمع ، فتتسع دائرة تدخل الدولة فى شؤون الأفراد بقدر ما يضمن مصلحة المجتمع ورقيه . وشرح نظرية فصل السلطات فى الدولة وتوزيعها ، واختلاف النظم بموجب توزيع تلك السلطات ، الى النظام المجلسي ، والنظام الرئاسي ، والنظام البرلماني ، ونظام المجلسين أو المجلس الواحد فى النظام البرلماني ، وما يملكه رئيس الدولة من الحقوق فى كل من هذه النظم الثلاثة . وبحث الانتخاب وطرقه المختلفة ، وأفصح عن نشأة الدستور وسيادته فى الدولة . وبيّن أنواع الدساتير .

وبعد أن فرر المؤلف الابحاث الآنفة الذكر فى القسم الأول من كتابه (محاضراته) عرض فى القسم الثاني منه الى المقصود المهم من محاضراته وهو : شرح النظم البرلمانية فى الدول العربية ، فبيّن ما ينطوي عليه دستور كل دولة من الدول العربية من قواعد وأسس بنى عليها كيان الدولة ، وأسلوب حكومتها .

والكتاب عظيم الفائدة لا يستغنى عنه طالب المعرفة لنظم الدول العربية واتجاهاتها السياسية والمذاهب الاجتماعية التي قبلتها الشعوب العربية فى بناء دولها .

وهو بعدُ ، حسن الترتيب والتبويب ، واضح البيان ، مع إيجاز غير مخل ، يدل على أن المؤلف أفرغ جهداً كبيراً فى سبيل عرض ما يريده في محاضراته ، إذ ليس من السهل الحصول على ما بحث فيه وأراد بيانه من نظريات وقواعد ووقائع ، بهذا الكتاب الصغير الحجم الكبير الفائدة الجامع لنظم الدول والحكومات .

هذا ، وكان من المستحسن عند بحثه في القسم الثاني من كتابه الجامع للنظم الدستورية في البلاد العربية ، ان يقف موقف المقارن بين دساتيرها ، والمرجيح لما يراه راجحاً من قواعدها وأسسها ، وأن ينقد ما يستحق النقد من أسلوب في نظام الدولة أو نظام الحكم فيها ، وألا يقتصر على مجرد سرد ما وقع وما حصل ، فان ما نراه من اختلاف بين تلك الدساتير في نظام الدولة أو الحكم مثار مناقشة ، لأن الدول كلها عربيـــة متفقة في التربية والطباع والآمال والغايات ، فيجدر بانظمة دولها وحكوماتها الاتحاد في الأسس والقواعد ، في سائر أساليب حكوماتها ، ومقومات دولها .

وكان من المستحسن أيضاً أن يقرر نظرية الدولة والحكم في الشريعة الاسلامية ، ومدى أخذ الدساتير العربية بهـا ، فان لهذا أثراً مهما في البحث ، وتنبيهاً للدول العربية إلى ألا تغفل آراءها ونظرياتها في تنظيم دولها وأساليب حكوماتها ؟

مصير القاضي

المجازات النبوية

تأليف الشريف الرضي ، الشاعر المقتدر ، العالم الجليل ، النقيب النبيل . علق على شرحه بتعميم إشاراته ، وتجلية مقاصده ، وتحقيق رواياته ، وضبط عباراته [1] الشيخ محمود مصطفى ، مدرس الأدب بكلية اللغة العربية فى الجامعة الأزهرية بالقاهرة ، وطبع بمطبعة مصطفى البابى وأولاده بمصر سنة ١٣٥٦ هـ = ١٩٣٧ م .

قال الأستاذ الشيخ محمود ـ رحمه الله ـ فى التمهيد ـ ص ٤ : « الحمد لله رب العـالمين ، والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين ، وبعد فهذا كتاب المجازات النبوية ، يجمع كثيراً ممـا وقع فى كلام رسول الله ـ ص ـ من جوامع الكلم . شرط فيه جامعه [2] السيد الشريف الرضي

(١) هذا ما ورد في أول الكتاب .

(٢) قال في أول الكتاب : « يشرحه الشاعر المفلق والعالم الجليل الشريف الرضي » . فهو أذن جامع وشارح .

أن يكون كل ما يأتي به من مختار كلامه ـ عليه الصلاة والسلام ـ ، مشتملاً على مجاز طريف أو كناية دقيقة ؛ وقد استطاع ـ رضي ـ بما وُهب [1] من واسع العلم وغزير الفضل وحسن التتبُّع لكلام رسول الله أن يجمع من ذلك ثلاثمائة وستين حديثاً . وقد كنا قبل ذيوع الكتاب لا يكاد الأديب [2]، مهما بلغ من سعة الاطلاع ، يجمع من ذلك عشرة أو دونها .. فأما هذه الكثرة المستفيضة فأننا لم نعهدها في غير هذا الكتاب ، ولا لغير هذا العالم الجليل ، الذي رأى من البرّ لجدّه أن يذيع فضله على هذا النحو الذي نراه في كتابه . ولم يكتف ـ رح ـ بإيراد هذه الآثار سرداً لا تعقيب معه بل إنه جلى محاسن هذه الآيات بشرحها [3] ، وبيان مبلغ البلاغة فيها ، ولقد جاء هذا الشرح فائدة كُبرى للمطلع على الكتاب ، فهو لا يزال منتقلاً من تحقيق لغوي إلى تطبيق على علم البلاغة إلى سياق الشاهد من كلام العرب ، وأما ما يجنيه القارئ من الحذق والتوسع في الفهم والتقليب للأساليب على وجوهها المعتبرة في نظار البليغ فذلك أجلى ما يتجلى في هذا الشرح ، وأجدى ما يجديه المؤلف على الناظر في كتابه ، فانه يخرج من طول الممارسة للفهوم المختلفة ، من الأسلوب الواحد والموازنة بينها ، وتفضيل الفاضل منها والحكم على راجحها ومرجوحها ، يخرج من كل ذلك بملكة صناع هي عدة الأديب في ممارسة كلام العرب والتذوّق لمحاسنه . ونحن نرى المؤلف في هذا الباب قد برّز أتم تبريز ودل على قوة نقده التي لا تبارى ... » .

هذا بعض رأيه — رحمه الله — فيه وحسبه فضلاً أن يكون قوله باعثاً على التفكير وداعياً إلى تدقيق النظر ، ثم قال : « ثم إن المؤلف قد أخذ نفسه بالمران [4] على هذا النوع من التأليف

(١) الفصيح « بما وهب له من واسع العلم » .

(٢) الفصيح « الأديب منا أو فينا » .

(٣) لا تليق هذه الفقرة بمثله فان التعقيب يشعر بالمؤاخذة ، والآيات غير الآثار ، والفصيح « بل جلى » ليعطف الفعل على الفعل « لم يكتف » .

(٤) لم يرد « المران » في كتب اللغة مصدراً للفعل « مرن على الشيء » مرونة ومرونا ومرانة ، ولكنه ورد في كتابات الجاحظ وهو من الأدباء الفصحاء الثقات الأثبات ، قال في كتاب الحيوان : « أخذت الملوك صدراً صالحاً فلما طال ذلك أعانها المران وخف ذلك عليها بالدربة » . « ١ : ٢٨٠ طبعة عبد السلام هارون » .

دعاه إليه حبه لاظهار محاسن القرآن الكريم وكلام جدّه رسول الله ، فقد كثرت [1] ذلك مؤلفاته كثرة دلّت على فضل اتجاهه ، وتمام توفره على ذلك النهج ، وأنه أولع بهذا النوع من البيان خدمة للدين وتدليلاً على مقام رسول الله فى البلاغة » .

ثم قال : « الكتاب مطبوع منذ سنة ١٣٢٨ هـ بمطبعة الآداب ببغداد فهو متداول بمصر منذ ربع قرن تقريباً ، ولكننا لم نوفق إلى اقتنائه [2] إلا من أشهر قليلة ، فحين وقع فى يدنا وتصفحناه عرفنا فضيلته ظاهرة ، واستجلينا محاسنه بارزة ، ولكننا لم نره مخدوماً تلك الخدمة الواجبة لكتاب مثله حتى يتم النفع به لكل قارئ ، وإن لم تكن له فى الأدب وفهم كلام العرب قدم ثابتة ، ذلك أن به إشارات لغوية تحتاج الى ضبط وتثبيت ، وبه مناحٍ علميّة تحتاج الى شرح وتوضيح : فيه كلام فى المجاز والاسناد العقلي وكلام فى آراء المعتزلة ، والشيعة ، وإشارات تاريخية إلى غزوات رسول الله ومواقفه الخطابية ، وفيه شعر لفحول الشعراء القدماء مرّ به المؤلف ، ولم يرع حق الشادي فى الأدب والعلم ، فلم يعلق عليه بشرح ولا بيان لمعاني مفرداته وتراكيبه ، كما أن فيه أحاديث من كلام رسول الله اقتصر فيها المؤلف على شاهده منها وهو العبارة المشتملة على نكتة المجاز أو الكناية ، فلم يحسن ، إتماماً لفائدة القارىء ، إلا أن يأتي على كل ذلك شرحاً وتحقيقاً وتكميلاً على قدر عجزنا وقصورنا ، كما أننا وجدنا بعض نصوص الحديث قد اعتورها التبديل والاضطراب الذي شمل عبارات الكتاب متناً وشرحاً فراعنا أن يبقى كلام رسول الله تعلوه هذه الكُلَف وتستره هذه الشوهات [3] » .

وأنا أرى أن الشيخ محمود مصطفى ـ رحمه الله ـ على جميل سعيه ، قد بالغ فى وصف « عمله فى الكتاب » كما قال فى « ص ٩ » ، فأول بيت من بيوت الشواهد التي أوردها الشريف الرضي فى الكتاب جاء فى « ص ٢٢ » منه فيما هذا نصه : قال « الشاعر :

تكفيه فلذة كبدٍ ألمّ بها من الشواء ويروي شربه الغُمَر »

(١) لا يعنى ما ألفه في ذلك بالكثرة فالمجازات القرآنية وحقائق التنزيل والمجازات النبوية هي ثلاثة كتب فهل الثلاثة كثرة ؟ !

(٢) الفصيح « لم نوفق لاقتنائه » .

(٣) المجازات النبوية « التمهيد ص ٩ ـ ١٠ » .

وقد اجتزأ الشيخ بأن علّق على كلمة « الغُمَر » من البيت بقوله : « الغُمَر بضم ففتح قدح صغير أو هو أصغر الأقداح » . أما قائله والروايات التي ورد فيها فلم يقل فيها ـ رحمه الله ـ شيئاً ، مع أن البيت هو أول بيوت الكتاب .

قلت : ذكر أبو العباس المبرد أن أبا قحافة أعشى باهلة رثى المنتشر بن وهب الباهلي بقصيدة رائية هذا البيت منها ومطلعها :

إني أتتني لسان لا أُسرُّ بها ... من علو لا عجب منها ولا سخرُ

إلى أن يقول :

تكفيه فلذة كِبْدٍ إنْ ألمّ بها ... من الشواء ويكفي شربه الغُمَرُ (١)

ففي هذه الرواية « كِبْد » مع إن الشرطية في مكان « كُبدان » ، وفيها « تكفي » بدلاً من « تروي » .

وقال أبو هلال العسكري : « والعرب تذم الشهوان الرغيب ولهذا قال أعشى باهلة يمدح المنتشر بقلة الأكل :

تكفيه حزّة فِلْذٍ إن ألمّ بها ... من الشواء ويُروي شربه الغُمَر (٢) »

وذكره الشريف المرتضى أخو الرضي قال : « واختلف أهل اللغة في الأفلاذ ، فقال يعقوب بن السكيت : الفِلذ لا يكون الا للبعير وهو قطعة من كبده ولا يقال فِلذ الشاة ولا فِلذ البقرة ، ويقال : أعطني فِلذاً من الكبد وفِلذة من الكبد قال أعشى باهلة :

تكفيه حزّة فِلْذٍ إن ألمّ بها ... من الشواء ويُروي شربه الغُمَر (٣) »

ثم ذكر القصيدة في الأمالي أيضاً (٤) . وخطأ بها عبد الملك بن مروان في نسبته بيتين منها

---

(١) الكامل « ٣ : ٢٨٤ ، ٢٨٥ طبعة الدالجوني » بالقاهرة .

(٢) جمهرة الأمثال « ص ٣١ طبعة الهند » وقد جاء فيها البيت مصحفاً كما يأتي : يكفيه خوة فدادن ألم بها ... » .

(٣) أمالي المرتضى « ١ : ٦٦ الطبعة الأولى » .

(٤) « ج ٣ ص ١٠٥ ـ ١١٣ » .

الى ليلى الأخيليّة . وجاء فى ديوان الأعشى :

تكفيه حزّة فِلْذ إن ألمّ بها من الشواء ويكفي شربه النُّمَر (١)

فهذا التحقيق أو بعضه هو أقل ما يراد ممن يقول ذلك القول ، وقد أردنا أن نضرب به مثلاً ، لأننا إن استمررنا على هذا النحو من المؤاخذة والتعقيب طال النقد حتى يكون مملاً .

وفى الحق أن الشيخ محمود مصطفى أصلح كتاب « المجازات النبوية » بكل ما فى قدرته الأدبيّة ، وقد تواضع — رحمه الله — بقوله : « على قدر عجزنا وقصورنا » كما نقلنا آنفاً لأن العجز والقصور لا يصلحان ولأنه من أولي الفضل المصلحين . وفاته أشياء عدّة تستوجب الإصلاح ولم يفطن لما فيها من العوار وهي :

١ — عرينان لا عرنينان

جاء فى « ص ١٩ » من المطبوع من كتاب المجازات هذا « فيكون هذان الكتابان باذن الله لمعتبين يستضاء بهما ، وعرنينين لم أسبق الى قرع بابهما » . والعرنين : الأنف أو ما صلب منه ، ومن كل شيء أوله ، ويستعار للسيد الشريف ، وليس للعرنين باب ولا مدخل ولا فناء ، وأنا أرى أن الأصل « وعرينين لم أسبق إلى قرع بابهما » . لأن العرين هو فناء الدار ومأوى الأسد . ومن يستطيع أن يقرع باب مأوى الأسد ؟ إنه استعار « العرين » لكتابيه تشبيهاً لعسر البحث وصعوبته فيهما بما فى دخول العرين واقتحامه من العسر والصعوبة .

٢ — الهموم المُخْلِقة أو المخنّقة لا المُخنِقَة

وجاء فى الصفحة المذكورة « والأوقات الضيقة والهموم المُخنِقَة » . المخنقة جاءت على وزن اسم الفاعلة من « أخنقت تُخنِق إخناقاً » . ولم تستعمل العرب رباعي « خنَق » على وزن « أفعَل » ، فالأصل إما « المُخْلِقة » من أخلقَ الثوب يُخلِقه إخلاقاً أي أبلاه ، وأخلق وجهه بالسؤال أي أذهب حياءه فصار كالشيء الخَلَق ، فتكون الهموم مخلقة للبدن على

(١) الصبح المنير فى شعر أبي بصير الأعشى والأعشين الآخرين ، ص ٢٦٨ فى مطبعة آدلف هلز هورن بباتة ١٩٢٧ .

الاستعارة ، وإما « المُخَنَّقة » اسم فاعلة من « خنّقت تُخنّق تخنيقاً » . قال الزمخشري في أساس البلاغة : « وأخلقتُ الثوبَ : لبسته حتى بَلِي ... ويقال للسائل : أخلقتَ وجهك » . وقال : « خنقه يخنقه خنقاً ... وخَنَّقه إذا عصر حلْقه » .

٣ — خرجت قريش لا خرج قريش

وجاء في الصفحة « ٢٢ » : « وقد خرج قريش من مكة مُجلبة عليه » ويُراد بقريش هنا القبيلة فلذلك يجب تأنيث الفعل . ولا يجوز تذكيرها لئلا يفهم أن الفعل مُسند الى رجل اسمه « قريش » وليست « قريش » جمع تكسير فيجوز تذكير فعلها كقولنا « قال العلماء » ولا شبيه جمع التكسير نحو « نسوة » كقوله تعالى : « وقال نسوة في المدينة » . والدليل على إرادة المؤلف التأنيث قوله « مجلبة عليه ، وحلبة إليه » .

٤ — أظهر الأشياء الملوكة لا الأسماء

وجاء في الصفحة « ٢٧ » قول الشريف الرضي : « والفرس من أظهر الأسماء الملوكة وأدلها على وفارة الثروة » . ولا أرى وجهاً للأسماء وأرى أن الأصل « الأشياء » فهي التي تملك لا الأسماء ، والقام يستوجب « الأشياء » لا « الأسماء » فليس البحث في الاسماء والأفعال ، وإنما قال الشريف ذلك في شـــرحه الحديث النبوي « في الجنين غُرّة : عبد أو أمة » قال : « ولذلك سُمّي أيضاً في لسانهم الفرسُ غُرّة لأنه من أنفس ما يُملك » وكأن فحوى الكلام « أن العبد والأمة والفرس من أظهر الأشياء الملوكة ، وأدلها على وفارة الثروة وفخامة النعمة ، لأن غيرها من الأعراض في الأكثر لا يشتهر اشـــتهارها ولا ينتشر انتشارها » فلا محل للأسماء الملوكة .

٥ — زانه زيتاً وسَمَنَه سَمْناً

وجاء في الصفحة «٢٨» قول الشريف الرضي : « قوله — عليه الصلاة والسلام — عَسَلَهُ . وهو مأخوذ من العسل كما يقول القائل : عَسَلْتُ الطعامَ ، إذا جعل فيه عَسَلاً ، وسَمَنْتُهُ ، إذا جعل فيه سمناً وزَيَّتُّهُ ، إذا جعل فيه زيتاً ...» . وقد جعل الشيخ محمود مصطفى

« سمنه وزبته » من الرباعي المضعّف العين ، والصواب أنّهما من الثلاثي كالفعل « عَسَلَ » الوارد في الحديث النبوي ، ومجيء كتابتهما « سَمَنْتُهُ وزَبْتُهُ » وقد نقل الزمخشري في الفائق : « إذا أراد الله بعبد خيراً عَسَّلَهُ . قيل يا رسول الله وما عَسَّلَهُ ؟ قال : يفتح الله له عملاً صالحاً بين يدي موته حتى يرضى عنه من حوله [1] » . قال الزمخشري : « هو من عَسَلَ الطعام يَعْسِلُه ويَعْسُلُه ، إذا جعل فيه العسل ... » . ولم يورد الزمخشري الرباعي ، وقد قال الشريف الرضي ذلك قبله ، وأوضح الاستعمال بضرب الأمثال ، ومن البديهي أن يكون التمثيل بالثلاثي أيضاً ، جاء في مختار الصحاح « زاتَ الطعامَ : جعل فيه الزيت فهو طعام مَزْيُوت ومَزْيُوت ، وزاتَ القوم جعل أدمهم الزيت وبابها باع » . وجاء فيه « وسَمَنَ الرجلُ الطعامَ ، من باب نَصَرَ : لَتَّه بالسمن فهو طعام مسمون وسمين أيضاً » ، أما الرباعي المضعّف منها فله معنى آخر ، قال : « وزَيَّتُّهم تزييتاً : زَوَّدتُّهم الزيت » و « سَمَّنَ القوم تسميناً : زَوَّدهم السَّمْن » ، فالصواب « زِتُّهُ وسَمَنْتُهُ » .

٦ — تصُرّان وتُصَرّان

وجاء في الصفحة «٢٩» قول الشريف الرضي : « ومن ذلك قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ حين أتاه الفضل بن العباس و [عبد المطلب [2]] بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب يسألانه عن أبويهما السقاية فتواكلا الكلام ، فقال ـــ ع ـــ أخرجا ما تَصُرّان ... » . ولم يذكر الشيخ محمود مصطفى ـــ رح ـــ أن هذا الحديث قد أورده الزمخشري في الفائق [3] ، وأن فيه « ما تصرّان » الرباعي المضعف العين ، قال الزمخشري : « أتاه صلى الله عليه وآله وسلم الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب يسألانه عن أبويهما السِّقاية [4] ، فتواكلا الكلام ، فأخذ بآذانهما وقال : أخرجا ما تُصَرّان . قال : فكلّمناه ، فسكت ...

(١) الفائق « ج ٢ ص ١٤٨ من الطبعة المصرية » .

(٢) التتمة من الفائق « ٣ : ١٧٩ من الطبعة المذكورة » .

(٣) في الطبعة المصرية « السعاية » .

التواكل : أن يكل كل واحد أمره إلى صاحبه ويتكل عليه فيه. تُصَرَّران : تجمعان في صدورهما ومنه قيل للأسير مصرور لصريره وعنقه بالغل ورجليه بالقيد [1] ... » . وجاء في النهاية لابن الأثير الكبير « ومنه حديث علي : أخرجا ما تُصَرِّرانه ، أي ما تجمعانه في صدوركما » ، ذكرنا ذلك للدلالة على أن الشيخ — رح — لم يستفرغ الجهد كله في خدمة الكتاب بل بذل عامة الجهد وسائره .

٧ — التشوف أظهر من التشوق

وجاء في الصفحة « ٣١ » قول الشريف الرضي : « أهل العراق على توقع لوروده وتشوق إلى طلوعه فهم كالعنق الممتدة نحوه ». وهذا موضع التشوُّف بالفاء لا التشوُّق بالقاف ، قال الجوهري في الصحاح : « وتَشوَّفتُ إلى الشيء ، أي تطلَّعتُ إليه ، يقال : النساء يتشوفن من السطوح أن ينظرن ويتطاولن » وقال الزمخشري : « وهذه جارية تَشَوُّف للرجال : تشرئبّ لهم ، وتشوَّفت الأعالي : أشرفت من أعالي الجبل ، وتشوَّف فلان أمره : طمح له » . فالتشبيه بالعنق الممتدة يقتضي التشوُّف لأن التشوُّف يمد عنقه في الأغلب .

٨ — عمر الكَتّاني لا الكِناني

وقال الشريف الرضي كما في الصفحة «٣٢» : « وقال لي أبو حفص عمر بن إبراهيم الكِناني صاحب ابن [2] مجاهد ، وقد قرأت عليه القرآن بروايات كثيرة ... » . ثم قال في (ص ١٨٢) : « سمعنا هذا الحديث من عمر بن إبراهيم بن أحمد القرئ ابن حفص الكِناني في جملة ما رواه لنا من الأحاديث ... » . والصحيح أنه قال « الكَتّاني » نسبة إلى « الكَتّان » وأنه « أبو حفص » لا « ابن حفص » . قال الذهبي : « الكَتّاني أبو حفص عن البغوي وطبقته [3] » . وقال الخطيب البغدادي : « عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير بن هارون بن مهران أبو حفص

(١) الفائق « ٣ : ١٧٩ » . وفي هذه الطبعة المصرية « لصريره » بدلا من « صريده » وهو تصحيف .

(٢) سقطت الألف من المطبوع .

(٣) المشتبه « ص ٤٣٨ » وفي الحاشية أنه « عمر بن إبراهيم » .

المقرىء المعروف بالكتاني ، سمع أبا القاسم البغوي ... وكان ثقة يَنزل ناحيـــة نهر الدجاج ، وذكره محمد بن أبي الفوارس فقال : « كان لا بأسَ به [1] ... » . وذكر أنه ولد سنة ثلاثمائة وتوفي سنة « ٣٩٠ هـ » وترجمه ابن الجوزي في وفيـــات سنة « ٣٩٠ هـ » قال : « عمر بن ابراهيم بن أحمد أبو حفص المقرئ المعروف بالكتاني ... [2] » . وقال شمس الدين بن الجزريّ في ترجمته : « عمر بن ابراهيم بن أحمـــد بن كثير أبو حفص الكتاني البغدادي ، مقرئ محدث ثقة ... [3] » .

وبمـــا نقلنا يثبت أنه « الكَتّاني » لا الكِناني ، ولم يُيسِّره الشيخ محمود مصطفى عنايته وإنما ضبطه « الكِنانيّ » افتئاتاً ولم يرجع في الضبط إلى كتاب .

٩ — قَرَعَ ذروتها لا قَرَعَها

وجاء في الصفحة « ٣٤ » قول الشريف : « يقال : طلع فلان الثنية إذا أوفى عليها وقَرَع ذروتها » . قَرَع هكذا بالقاف ، والصواب أنه قال « قَرَع ذروتها » لأنه لا يقال « قَرَع الذروة وأمثالها بل قَرَعها » قال الجوهري في الصحاح : « وفرعتُ الجبل : صعدته ... وفَرّعتُ في الجبل تفريعاً أي انحدرت وفَرّعت الجبل أيضاً : صعدتُ وهو من الأضداد » . وقال الزمخشري في أساس البلاغة : « وفرعتُ الجبل وفيه وتفرّعت : صعدتُ » .

١٠ — شُريح الحَضْرَمي لا الحَضَري

قال الشريف الرضي كما في ص « ٤٠ » : « ومن ذلك قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ وقد ذكر عنده شُريح الحَضَريّ : ذاك الرجل لا يتوسّدُ القرآن » . والصحيح أنه قال « شريح الحضرميّ قال الزمخشري في الفائق « ٣ : ١٦٠ » : « ذكر عنده شريح الحضرميّ فقال : « ذلك رجل لا يتوسد القرآن » وقال ابن الأنباري : « وقال في حديث حدّثناه أبو جعفر محمد

(١) تاريخ بغداد « ١١ : ٢٦٩ » .

(٢) « ج ٧ ص ٢١١ » .

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء « ج ١ ص ٥٨٧ » .

ابن غالب الضبيّ المعروف بالتمتام قال أخبرنا زكرياء بن عَديّ قال أخبرنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن السائب بن يزيد قال : ذكر عند رسول الله ـ ص ـ شُريح الحضرميّ ، فقال : ذاك رجل لا يتوسد القرآن [1] » . وهو غير شريح بن يزيد الحضرميّ الحمصي المتوفى سنة « ٢٠٣ هـ [2] » .

١١ — طيّبُ الرّيق إذا الرّيق خدع

وقال الشريف كما في الصفحة « ٤٢ » : « يقال : خدع الغدر إذا قلّ ، والأصل فيه قولهم : خدع الريق ، إذا نَجفَ ، قال سويد بن أبي كاهل :

أبيضُ اللّون لذيذُ طعمُهُ طيبُ الريق إذ الريق خَدَعَ

هكذا أثبت الشيخ البيت أي برفع أبيض ولذيذ وطيب ، و « إذ » و « خَدَع » بفتح العين ، ولم يستطع أو لم يجتهد ـ رحمه الله ـ أن يبحث عن مورد ومصدر البيت ، وهو من قصيدة أوردت في المفضليات ، وسياق القصيدة يقتضي نصب الصفات المذكورة في البيت ، قبل هذا البيت قول الشاعر :

حُرّة تجلو شتيتاً واضحاً كشعاع البرق في الغيم سَطَعْ
صقلته بقضيب ناضر من أراك طيّب حتى نَصَعْ
أبيضَ اللون لذيذاً طعمُهُ طيّبَ الريق إذا الريقُ خَدَعْ

١٢ — فكأنّ هذه السنين تُطمِع

وجاء في الصفحة المذكورة قول الشريف : « فكأنّ هذه السنين يَطمَعُ أهلها في الخصب والامراع بكثرة أمطارها ثم تخلف المخايلُ باتصال جدبها وإمحالها » . هكذا أثبت « يطمع » على اعتبار أنه ثلاثي ، ورفع « المخايلُ » . وليس ذلك بالصواب ، لأنه يريد شرح « السنين الخدّاعة » فهي تُطمع أهلها إطماعاً ، وتخدعهم ، وهي « تُخلِف المخايلَ » إخلافاً أي تخلف

(١) الأضداد « ص ١٦٠ » .
(٢) غاية النهاية « ١ : ٣٢٥ » .

الظنون ، فالصواب نصب « المخايل » .

١٣ — ولم تَضْبَع الناقة لا « لم تُضَبِّع »

وجاء قول الشريف الرضي ، كما في الصفحة «٤٤» : « يُقال : بُسرت الناقة وابتُسرت اذا حمل عليها الفحل ولم تضبَّعْ » . ولا محل للتضبيع وعدمه هنا ، ذلك لأن عدم التضبيع يدل على عكس المراد ، والصواب « ولم تَضْبَعْ » بالباء الموحدة بعد الضاد ، قال الجوهري في الصحاح : « والضَّبَعُ والضَّبَعة : شدة شهوة الناقـــة الفحل ، وقد ضَبِعَت بالكسر تضبَع ضَبَعاً وأضبَعت أيضاً بالألف» . وقال : « وبسر الفحلُ الناقة وابتسرها إذا ضربها من غير ضَبَعة » .

١٤ — الإرة للاختباز لا للاحتباز

وجاء في الصفحة عينها قول الشريف : « لأن الوطيس في كلامهم حفرة تحتفر فتوقد فيها النار للاشتواء ، وتجمع على وُطُس فان احتُفرت للاحتباز فهي إرة وتجمع على إرين » هكذا جاء للاحتباز والصواب « للاختباز » أي صنع الخبز واتخاذه ، ويعطف عليه الاشتواء قال الجوهري في الصحاح : « والإرة : موضع النار ، وأصله إرىٌ ، والهاء عوض من الياء والجمع إرون مثل عِزون » .

١٥ — القطاة تُربِّبُ فراخها لا تُرَبِّيها

وجاء قول الشريف ، كما في الصفحة «٥٢» : « كالقطاة التي بدأت باتخاذ المفحص لتبيض فيه وترتب فراخها فيه » . ولا أرى وجهاً لترتيب الفراخ في المفحص ، والصواب « لِتُرَبِّب فراخهـــا » أي تربِّيها ، قال الجوهري في الصحاح : « ورَبَّ فلان ولده يَرُبُّه رَبّاً ، ورَبَّبَهُ وتربَّبه بمعنى أي رَبّاه » .

١٦ — عَقَلْتُه عن القضاء لا « غَفَّلته »

وقال الشريف ، كما في الصفحة « ٥٤ » : « فكأنه — عليه الصلاة والسلام — شبَّه الحُمَّى بالسجن من حيث منعت صاحبها من التصرُّف والاضطراب ، وغفَّلته عن قضاء الآراب » . والصواب « وعَقَلَتْهُ » أي حبسته ومنعته ، وعاقته وربطته ، ولا محل للتغفيل ، فالسجن يحبس ولا يغفِّل تغفيلاً .

١٧ — الكَتَدُ لا الكَبِدُ

وقال الشريف ، كما في الصفحة « ٥٥ » ، قال الشاعر :

مَرِحَ الدين فأعددتُ له مشرف الحارك محبوك الكَبِدْ

والكبدُ لا توصف بأنها محبوكة ، والفرس الجيد لا ينعتُ بالاشارة الى كبده لأنها عضو غير ظاهر ، فالصواب « الكَتَدُ » وهو مجتمع الكتفين وقيل الكاهل أو ما بين الكاهل إلى الظهر ، فهذا هو الذي يوصف بالحَبْك ، وقد ورد « الكتد » في رجز أورده الشريف في موضع آخر « ص ٦٢ » :

إذا رأيتَ أنجماً من الأسد جبهته أو الخراتَ والكَتَد

وأراد به نجماً يقع موقع الكتد من أسد السماء ، ثم إن البيت لزهير بن أبي سلمى ، من أبيات جيمية لا دالية ، قال :

مَرِجَ الدين فأعددتُ له مشرف الحارك محبوك التَّبَجْ (١)

والظاهر أنّ الشريف الرضي خلط بين هذا البيت وبيت أبي دؤاد الأيادي :

أربَ الدهر فأعددتُ له مشرف الحارك محبوك الكَتَد (٢)

١٨ — لم يُقاتل أحداً لا « لم يُقابل »

وجاء في الصفحة «٥٧» قول الشريف : « لأن مخرجه — عليه الصلاة والسلام — إلى تبوك من بعد لم يلقَ فيه كيداً ولم يُقابل أحداً » . ولا محل للمقابلة وعدمها هنا ، فكيف يكون الرسول — ص — لم يقابل أحداً بعد غزوة الطائف ؟! فالصواب « ولم يقاتل أحداً » لكي يكون تأييداً لقوله — ص — : « وإن آخر وطأة وطئها الله بوج » أي آخر غزوة وقتال .

١٩ — كأضرام عاد لا « كإضرام عاد » .

وقال الشريف مستشهداً على الرَّمدْ بمعنى الهلاك قول الشاعر « ص ٥٩ » .

(١) ديوان زهير « ص ٣٤٢ » .
(٢) أرب من لسان العرب .

صببتُ عليهم حاصبي فتركتُهم كإضرام عاد حين جَلَّلَها الرَّمدُ

هكذا بكسر الهمزة والضاد فى « اضرام » والصواب « كأضرام » جمع « ضِرْم » قال الجوهري فى الصحاح : « والضِّرم : بالكسر الجماعة من الناس مجتمعة والجمع أضرام وأضارم » . فهو شبههم بجماعات عاد حين نزل عليها البلاء واجتاحها الهلاك ، ولا محلّ للاضرام ولا للنار ، ثم إن الحاصب هي الريح الشديدة تثير الحصباء من شدتها ، وقد ذكر البيت الجوهري فى « رمد » من الصحاح وهو لأبي وجزة السعدي .

٢٠ — علي بن عيسى الرَّبَعي لا « الرِّبْعي »

وورد فى الصفحة « ٦٠ » قول الشريف : « أنشدنا شيخنا أبو الفتح عثمان بن جنيّ وأبو الحسن علي بن عيسى الرِّبْعي » . هكذا « شيخُنا » بالأفراد ، و « الرِّبعي » بكسر الراء وتسكين الباء ، والصواب « شيخانا » بالتثنية لأنهما أثنان ، و « الرَّبَعيّ » نسبة الى « رَبيعة » القبيلة المشهورة ، أو « ربعة الأزد » جاء فى أنساب السمعاني ولبابه : « الرَّبَعيّ : بفتح الراء والباء وفى آخرها عين مهملة ، هذه النسبة إلى ربيعة بن نزار ورَبعة الأزد ، فأما النسبة الى ربيعة بن نزار فقلما تستعمل لأن ربيعة شعب عظيم ، فيه قبائل وبطون وأفخاذ يستغني المنتسب بهما عن ربيعة » . وفي المشتبه للذهبي « الرَّبَعيّ : عدة ومنهم أبو بكر الرَّبَعيّ ... وبسكون الموحدة [الرِّبْعي] نسبة إلى رَبْعة الأزد ... » . وقد جاء فى ترجمته عند ياقوت « علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي الزهيري أبو الحسن النحوي [1] » . وبوجود « الزهيري » استرجحتُ أن يكون من ربيعة بن نزار ، فهو زهير بن علس ... بن ربيعة بن نزار [2] » .

٢١ — المِيتَة الباطلة

وجاء فى الصفحة « ٦١ » قول الشريف : « العِلة المطاولة ، والمَيْتَة الباطلة » . بفتح الميم من

(١) معجم الأدباء « ٥ : ٢٨٣ » من طبعة مرجليوث .

(٢) جمهرة أنساب العرب « ص ٢٧٥ » .

الميتة ؛ والصواب كسر الميم لأنها مصدر الهيأة من الفعل الثلاثي « مات » .

٢٢ — كلة غريبة لا عَرَبيّة

وجاء في الصفحة «٦١» أيضاً قول الشريف : « وروي عن أمير المؤمنين علي — ع — أنه قال : ما سمعتُ كلة عربية من العرب إلا وقد سمعتها من رسول الله — ص — وسمعته يقول : مات حتف أنفه . وما سمعتها من عربي قبله » . وأنا أرى أن الأصل « ما سمعت كلة غريبة ... » لأن المقام يقتضي القول في الكلام الغريب لا الكلام العربي مطلقاً ، ثم إن اعتبار أن الأصل « عَرَبيّة » يوجب أن يكون الرسول قد تكلم بكل كلة عربية نطق بها العرب وسمعها منهم علي بن أبي طالب ، وهذا من المحال ، فقد تكون العرب تكلمت بلفظ لم يحتج إليه الرسول — ص — وسمعه علي بن أبي طالب منهم .

٢٣ — مغموصة لا مغموضة

وجاء في الصفحة «٦٢» قول الشريف : « فنهى — عليه الصلاة والسلام — عن نكاح المرأة إذا كانت مغموضة في نفسها أو مطعوناً عليها في نسبها » . هكذا ضبط الشيخ محمود مصطفى «مغموضة» بالضاد المعجمة ، والصحيح أنها بالصاد المهملة ، قال الجوهري في الصحاح : « غمصه يغمصه غمصاً واغتمصه أي استصغره ولم يره شيئاً ... ويقال للرجل إذا كان مطعوناً عليه في دينه إنه لمغموص عليه » . فلا موضع للغمض بالضاد المعجمة بلَ أنه لازم .

٢٤ — ويقول القائل : لفلان كرش منثورة

وورد في الصفحة «٦٣» قول الشريف : « ويقول القائل لفلان : كرش منثورة . إذا أراد أنه ذو كثرة من العيال وعدد من الأولاد » . وقد وضع الشيخ نقطتي التفسير بعد « لفلان » فاضطرب المعنى ، والصواب أن تكون الجملة كما يأتي « ويقول القائل : لفلان كرش منثورة » حتى يكون قوله جملة تامة ولعل ذلك من غلط الطبع .

٢٥ — تُنْفَقُ خزائنه لا خزائنه

وجاء في الصفحة «٦٤» قول الشريف : « وكذلك عيال الرجل وولده إليهم تنصرف مكاسبه ،

وعليهم تنفق خزائنه » . هكذا وردت « خزائنه » جمع خزينة ، والسكلام مسجوع ، فلا يجوز أن تكون في القرينة الأولى « مكاسبه » وفى القرينة الثانية « خزائنه » فقد قال الشريف قبل ذلك : « لأنهـا فى الأنعام مستقر أعلافها ، ومفيض لها يصل الى أجوافها » . وأنا أرى خزائنه تصحيف « حرائبه » قال الجوهري فى الصحاح : « والحريبة الرجل : ماله الذي يعيش به ، تقول حَرَبَه يحربه حَرْباً مثل طلبه يطلبه طلباً : إذا أخذ ماله وتركه بلا شيء ، وقد حُرب الرجل ماله أي سُلِبه فهو محروب وحريب » .

٣٦ — نَكْبُ الظِّراب ووَخز السِّبال

وجاء فى الصفحة «٦٤» أيضاً قول الشريف: «ولهذا القول وجهان : أن يكون شبههم بالنمل التي تقي القدم نكْتَ الظِّراب ، ووخز الشِّبَاك وما فى معنى ذلك » . وقد فسر الشيخ « الشباك » بقوله : « الشباك نبت ولمل له شوكاً يؤذي » . والصحيح عندي « تقي القدم يَنْكُب الظراب » لا نكت الظراب . قال الجوهري : « ونكبته الحجارة نكباً أي لثمته » . وفى لسان العرب « نكبَتْه الحجارة نكباً أي لثمته ، والنكبُ أن ينكب الحجر ظفراً ، أو حافراً أو منسماً ، يقال منسم منكوب ونكيب قال لبيد :

وتَصُكُّ المَروَ لما هجَّرتْ بنكيبٍ كمِرِ داجي الأُظَلْ

... ونكب الحجر رجله وظفره فهو منكوب ونكيب : أصابه ، ويقال : ليس دون هذا الأمر نكبة ولا دُباح . قال ابن سيده : حكاه ابن الأعرابي ثم فسره فقال : النكبة أن ينكبه الحجر ، والدُباح شقٌ فى باطن القدم ، وفى حديث قدوم المستضعفين بمكة : فجاؤوا يسوق بهم الوليد بن الوليد وسار ثلاثاً على قدميه وقد نكبته الحَرّة أي نالته حجارتها وأصابته ... وفى الحديث أنه « نُكِبَتْ إصبعه أي نالتها الحجارة» . وقد نقلنا هذه النصوص لتثبت أن النكب هو الخاص بالحجارة ومنها الظراب جمع الظَرِب وهو ناتئ منها وكان طرفه حديداً . وليس فى « النكت » هذه المعاني .

أما « الشِّبَاك » فأراه تصحيف « السِّبال » وهو كما فى كتب اللغة نبات له شوك أبيض

طويل إذا نزع خرج منه مثل اللبن ، الواحدة منه سيالة . قال رجل من طيئ في قصيدة له :

فلما أتينا السفح من بطن حائل بحيث تناصى طلحها وسيالها

وقال ذو الرمة « مثل صوادي النخل والسيال » . وقد يكون غير السيال ، إلا أنه غير الشـــباك الذي ذكره الشيخ . ولعله تصحيف كلمة آخرها باء لتناسب « الظراب » فتكون منها سجعة .

٢٧ — التي آوي إليها لا « آوَى »

وجاء في الصفحة « ٦٤ » أيضاً « قال صلى الله عليه وعلى آله : ألا إن الأنصار عَيْبَتي التي آوي إليها ، ونعلي التي أطأ بها وكرشي التي آكل بها » . هكذا ضبط الشيخ « آوَى » بفتح الواو ، والصواب كسرها ، جاء في مختار الصحاح : « وقد أوى إلى منزله يأوي كرمى يَرْمي أُوِيّاً على فُعول وإواءً على فعال ومنه قوله تعالى : سآوي الى جبل يعصمني من الماء » . ثم إنه من المقرر في الصرف أن « فَعَل يَفْعَل » يجب أن تكون عين مضارعة أو لامه حرفاً من أحرف الحلق ، وشذّ من ذلك « أبى يأبى » . وفي مختار الصحاح : « الإباء بالكسر والمدّ مصدر قولك أبى يأبى بالفتح فيهما ، مع خلوه من حروف الحلق وهو شاذ » . وجاء في المصباح المنير : « أبى الرجل يأبى إباءً بالكسر والمد وإباءة : امتنع فهو آب وأبيّ على فاعل وفعيل وتأبى مثله ، وبناؤه شاذ لأن باب فَعَل يفعل بفتحتين يكون حلقي العين أو اللام ولم يأت من حلقي الفاء إلا أبى يأبى وعضّ يعض في لغة وأثّ الشعر يأثّ إذا كثر والتف ، وربما جاء في غير ذلك قالوا ودّ يودّ في لغة ، وأما لغة طيئ في باب نسي ينسى إذا قلبوا وقالوا نسي ينسى فهو تخفيف » .

٢٨ — التلويح بالنفع والإيذان بالخير

وجاء في الصفحة « ٦٦ » ، « فكأنه شبه تلويح الأمر بنفعه وإيذانه بالخير المرجو من جهته بالخضرة الطالعة ، إذا أذنت بالثمرة اليانعة » . والابداء لايناسب « التلويح » فالصواب « وإيذانه بالخير » بدلالة قوله بعد ذلك « إذا آذنت[1] بالثمرة » . جاء في مختار الصحاح : « وآذنه بالشيء

(١) جاء في المطبوع « أذنت » وهو خطأ .

بالمد : أعلمه به » وقال الزمخشري فى أساس البلاغة : « وآذنته بالأمر فأذن به ... وتقول : سيماه بالخير مؤذنة والنفس بصلاحه موقنة ، وقد آذن النبات : إذا أراد أن يهيج أي نادى بأدباره » .

٢٩ — فيكون قوله أطول من الطّول

وجاء فى شرح قول الرسول — ص — فى الصفحة «٧٢» : « يجيء المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » قول الشريف : « فيكون قولنا أطول هاهنا من الطّوْل لا الطُّوْل » . والصواب « قوله » لأن القول من كلام النبي — ص — فليس هو بقولنا .

٣٠ — الخوارِزمي لا الخُوارَزمي

وجاء فى الصفحة «٧٣» قول الشريف الرضي : « وسمعت شيخنا أبا بكر محمد بن موسى الخُوارزميّ — عفا الله عنه — يقول في أثناء قراءتي عليه ...» ثم ورد فى الصفحة «١١٥» قوله : « وكنت سألتُ شيخنا أبا بكر محمد بن موسى الخوارزمي — رحمه الله — عند انتهائي فى القراءة عليه ... » . وقد ضبط « الخوارزمي » بضم الخاء وفتح الواو والراء وتسكين الزاي ، والصواب « تسكين الواو » . قال ياقوت فى معجم البلدان : « خُوارزم : أوله بين الضمة والفتحة والألف مسترقة ليست بألف صحيحة ، هكذا يتلفظون به ، وهكذا ينشد قول اللحام :

ما أهل خوارزم سلالة آدم ما هم وحق الله غير بهائم

فالنطق بالخاء بحركة مختلسة بين الضمة والفتحة يوجب تسكين الواو ، ثم إن البيت المذكور لا يقرأ صحيح الوزن إلا بتسكين الواو ، ومثله قول أبي المؤيد الموفق بن أحمد المكي ثم الخوارزمي كما فى معجم البلدان :

تلفّتُّ منها نحو خوارزم والها حزيناً ولكن أين خوارزم من نجد ؟!

٣١ — إن لك بيتاً فى الجنّة

وجاء فى الصفحة «٧٣» أيضاً قول الشريف :« ومن ذلك قوله — ع — لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب — ع — : إن لك بيتاً وإنك لذو قرنيها » وقد سقط من الحديث « فى الجنة » وقد

ذكره تاماً الزمخشري في الفائق « ج ٢ ص ٣٢٧ » وكذلك كان في كتاب الشريف الرضي بدلالة قوله في الشرح بعد ذلك : « وقال بعضهم إنه ـ ص ـ لما ذكر في أول الكلام الجنة قال : « وإنك لذو قرنيها » فالجنة واردة في نسخة الأصل .

٣٢ — ولا يتبعُ النظرةَ النَظْرةَ

وورد في الصفحة «٧٦» قول الشريف في وصف ذي التقوى: « ولا يكون نظره إلا خلسة ولا تتبعُ النظرةُ النَظرةَ » . والصواب استعمال الرباعي « يُتبع إتباعاً » لأن الجملة خبرية بالعطف ، فيجب أن يكون فيها ضمير يعود الى المخبر عنه ، ثم إنه هو الذي يتبع النظرة ، فالصواب نصب «النَظرة الأولى » والنظرة الثانية ، لأن « أتبع » يتعدى الى مفعولين بنفسه .

٣٣ — يَضْوَي الولَدُ

وجاء في الصفحة «٧٨» قول الشاعر :

فتىً لم تلِدهُ بنتُ عمّ قريبةٌ فَتُضوي وقد يضوى رديد القرائب[1]

هكذا ضبط الشيخ « فتُضوي » من الرباعي ، والصواب « فيضْوَى » أي فيكون ضاوياً ، لأن الكلام على « الفتى » فهو قد نفى عنه الضوى بنفي أن تكون أمه من بنات عم أبيه ، فالسببية متعلقة بالفتى ، وذكر ياقوت البيت للنابغة في بعض الروايات [1] .

٣٤ — يَغيضُها الليل والنهار

وجاء في الصفحة «٨١» قول الرسول ـ ص ـ : « يمين الله ملأى سَحّاً لا يُغيضُها الليل والنهار » هكذا ضبط « يُغيضها » من الرباعي « أغاض » وليس بالضبط الفصيح ، لأن الثلاثي هو الراجح ، وبه جاء القرآن الكريم « وغيض الماء » جاء في مختار الصحاح : « غاض الماء : قلّ ونضب وبابه باع وانغاض مثله ، وغيض الماء : فُعل به ذلك ، وغاضه الله يتعدى ويلزم ، وأغاضه الله أيضاً » . وفي المصباح « غاض الماء غيضاً من باب سار ومغاضاً : نضب أي

(١) معجم البلدان في « برقة هارب » ومعه بيت آخر وهما :

لعمري لنعم المرء من آل ضجعم نزور بصرى أو ببرقة هارب

فتى لم تلده بنت أم قريبة فيضوى وقد يضوى رديد الأقارب

ذهب فى الأرض وغاضه الله يتمدّى ولا يتمدّى فاعله مفيض » . ولا شكّ فى أن الرسول كان يفضل لغة القرآن . وهي اللغة الفصيحة ، لأنّ الثلاثي يُرجح على الرباعي إذا كانا بمعنى واحد ، ولم يَنُصّ أحد على فصاحة الرباعي المذكور .

٣٥ — بَلَّحَ تبليحاً

وقال الشريف كما فى الصفحة « ٨٣ » : « فاذا أصاب دماً تَمَثَّلَ ذلك العيبُ حتى يَبْلَح منه » قال ذلك فى شرح الحديث النبوي : « لا يزال العبد خفيفاً مُعِيناً بذنبه ما لم يُصب دماً ، فاذا أصاب دماً بَلَحَ » . هكذا ضبط « بَلَحَ » فى الحديث والشرح ، والصحيح رباعيه المضعّف العين أي بَلَّحَ تبليحاً ، وقد ذكره الزمخشري فى الفائق باختلاف يسير : « ٢ : ١٩ » قال : « ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يزال المؤمن مُعنقاً صالحاً ، لم يصب [1] دماً حراماً ، فاذا أصاب دماً حراماً بَلَّحَ » وقال فى شرحه : « بَلَّحَ : أعيا وانقطع ، يقال : بَلَّح الفرس وبلحت الركيـــة إذا انقطع جريُها وذهب ماؤها » . وذكره ابن الأثير الكبير فى النهاية « ١ : ٩٢ » قال فيه : « لا يزال المؤمن مُعنقاً صالحاً ما لم يُصب دماً حراماً ، فاذا أصاب دماً حراماً بَلَّح ، بَلَّح الرجل : إذا انقطع من الإعياء فلم يقدر أن يتحرّك ، وقد أبلحه السَّير فانقطع به ، يُريد به وقوعه فى الهلاك باصابة الدم الحرام ، وقد تُخفَّف اللام » . فقـد أشار الى قلّة تخفيف اللام ، على أن الشارح مقيّـد بما أراد المؤلف وهو الشريف الرضي ، فقد أراد المضعف العين ، بدلالة قوله بعد ذلك : « والتبليح : الاعياء مأخوذ من بُلوح الشيء وهو انقطاعه » . فقوله « التبليح » يُريد به مصدر « بَلَّح » المشدّد اللام من غير شك ، والمصدر غير الثلاثي يدل على فعله لأنه مشتق منه . والغريب أن الشيخ ـ رحمـــه الله ـ لم يشرح فى الحاشية غير الثلاثي .

٣٦ — يقتدّي قاحله ، لا « يقتدي »

وجاء فى الصفحة « ٨٤ » : « لأنه لا يتبلّـل إلا بملء الماء فيقتدي قاحله ، ويتمدّد قالصه » .

(١) لعل فى الأصل « ما لم يصب » كما سنذكر نقلا من النهاية .

والصحيح « يَتَنَدّى » ، قال الزمخشري : « وندي المكان وتندّى ومكان ندٍ ... ، وشرب حتى تنـــدّى أي تروى » . أما « انتدى » فهو فعل اشتراك بمعنى حضور النادي ، قال الزمخشري : « وانتدَوا وتنادَوا : تجالسُوا ، وناديهم : جالسُهم » . أو فعل اتخاذ ، قال الزمخشري بعد ذلك : « وما تندّيتُ من فلان وما انتديتُ منه : ما أصبت منه خيراً » .

٣٧ — واكِف هَطِلُ

وأورد الشريف الرضي ، بيت الأعشى ، كما في الصفحة « ٨٩ » :

ما روضة من رياض الحزن مُعْشِبة خضراء جاد عليها واكِف خَضِلُ

وفي الديوان «ص ٤٣» : « خضراء جاد عليها مُسبِلٍ هَطِل » .

٣٨ — عبّدت الدواب الطريق لا أعتدته

وجاء في الصفحة «٩٣» في شرح قول لبعض الصحابة ـ رضي ـ : « وتركتكم على مثل محرفة النَعَم . أي طريق النعم الواضح الذي أعلمته بأخفافها ، وأعتدته بكثرة غدوّها ورواحها » . ولم تقل العرب« أعتد الطريق إعتاداً » بل « عبّد الطريق تعبيداً » فأعتد تصحيف « عَبّدَ » قال الجوهري في الصحاح : « والتعبيد : التذليل ، يُقال طريق مُعبّد » . وعلى هذا يكون أصل « أعلَمتُه » : « عَلّمته » ليوازن « عَبّدته » .

٣٩ — شاعب يشعَب لا « شاعث »

وجاء في شرح الحديث : « اللهم إني أسألك رحمة تَلُمُّ بها شعثي » ـ ص « ٩٥ » ـ قول الشريف : « وهذه استعارة ، والمُراد تجمع بها أمري ، فكنى ـ عليه الصلاة والسلام ـ عن ذلك بالشعث ، تشبيهاً بالعود الذي تشعّث رأسه ، وتشظّتْ أطرافه ، فهو محتاج الى جامع يجمعه ، وشاعث يشعثه » ، هكذا جاء « شاعث يشعثه » والشعث ضد الاجتماع فكيف يكون محتاجاً الى جامع يجمعه ومفرّق يفرّقه ؟ ثم إن الشاعث اسم فاعل غير مسموع لأن فعله مختص بالوصف ، فالصفة منه على وزن « أشعث » . وبه يعلم أنه لا يجوز أن يتعدى الثلاثي بنفسه فيقال « يشعثه » كما ضبطه الشيخ ـ رح ـ والصواب « إلى شاعب يشعبه » بالباء ، قال

الجوهري : « الشعب : الصدع في الشيء ، وإصلاحه أيضاً الشعب ، ومصلحه الشعّاب والآلة مشعب وشعبت الشيء : فرقته ، وشعبته : جمعته وهو من الأضداد » ومن الوارد بمعنى الجمع والرأب قول الشاعر في القصيدة الزينبية : « مثل الزجاجة كسرها لا يُشعَبُ » .

٤٠ — يُحسِرها لا يُحضِرها

وجاء في الصفحة «١٠١» : « وقد أجراه مجرى المطيّة التي يُحضرها بكثرة الحلّ والترحال ، وقطع المسافات الطوال » . ولا محلّ هنا للاحضار ، والمراد « الاحسار » لأن كثرة الحل والترحال وقطع المسافات الطوال هي التي تحسرها إحساراً ، قال الجوهري في الصحاح : « وحَسَر البعير يحسِرُ حسوراً : أعيا ، واستحسر وتحسّر مثله ، وحَسَرْتُهُ أنا حسراً يتعدّى ولا يتعدّى ، وأحْسَرْتُهُ أيضاً فهو حسير » . أما « أحضر يحضر إحضاراً » فهو لازم بمعنى جرى جرياً شديداً ، ثم إن الاحضار لا يكون نتيجة لكثرة الحل والترحال ، وقطع المسافات الطوال ، وإنما هو جري سريع لا غير ، يضاف الى ذلك كله أنه لا صلة للاحضار بكدّ الوجه بالسؤال الوارد في الحديث الذي جاء في شرحه هذه الكلام ، ونص الحديث « إنّ هذه المسائل كدٌّ يكدُّ بها الرجلُ وجهه » . فالاحسار هو الذي يشبه الكدّ .

٤١ — الأبَزّ لا الأبَرّ

وجاء في الصفحة «١٠٣» قول الشريف الرضي في أخذ العرب الحمى : « وما كان يفعل ذلك من العرب إلا الأعز فالأعز ، والأبرّ فالأبرّ ، حتى ضربت العرب المثل بحمى كليب بن ربيعة وهو كليب وائل » . ولا موضع للبرّ والأبَرّ هنا ، فالصواب « والأبزّ فالأبز » أي الأغلب فالأغلب والأنهب فالأنهب والأسلب فالأسلب ، قال الجوهري في الصحاح : « بَزَّهُ يَبُزُّهُ بَزّاً : سلبه ، وفي المثل : من عَزَّ بَزَّ ، أي من غَلَبَ أخذ السلب » . ولولا تكراره « الأبرّ » لعددناه من غلط الطبع .

٤٢ — يُنتهز نُهوضه لا « ينتهض »

وورد في الصفحة «١٠٧» قول الشريف : « شبّه السفر بالطائر الذي قد همّ بالطيران ، وجعل الآخذ أهبة السفر كالكائن على جناح ذلك الطائر ، يُنتهض نهوضه ، ويُرقب تحليقه » . ولا أرى موضعاً ليُنتهض ، لأنه بمعنى نهض ، إذا كان لازمـــاً وبمعنى أنهض إذا كان متعدياً ، ولعل الأصل « ينتهز نُهوضه » قال الجوهري في الصحاح : « والنُهزة . الفُرصة وانتهزتهـــا : اغتنمتُها » . فالنهوض فرصة تُغتنم ، وعلى هـــذا يكون الأصل « ينتهز نهوضه ، ويرقب تحليقه » ، وإن يوجد خير من الانتهاز في إصلاح هـذه الجملة فذلك أقرب إلى الصواب ، أما الانتهاض فلا .

٤٣ — تُنْشى لا تُثنى

وجاء في الصفحة «١١٦» قول الشريف : « لأن حقيقة الفضح كشف القبيح وهو أن يكشف على الانسان ريبة ، أو تُثنى عليه سوأة ، ولكن القمر لما كان كاشفاً للسدفة ، وصادعاً للظلمة أجراه ـ عليه الصلاة والسلام ـ مُجرى الثاني للسوأة المخفاة ، والكاشف للريبة المغطاة » . قال ذلك في تفسير قوله ـ ص ـ وقد سئل عن ليلة القدر : « هي ليلة إضحيانة كأن قمراً يفضحهـا » . وقد ورد في الشرح « أو تُثنى » و « الثاني » . ثم شرح الشيخ « تُثنى » في الحاشية بقوله « تُثنى : تُعدّ » . ولا نرى وجهاً للثني ولا للاثناء وإنما الصواب في الفعل « تُنْشى » بتقديم النون على الثاء ، وفي الاسم « والناثي » بتقديم النون على الثاء أيضاً ، قال الجوهري : « النثا مقصوراً مثل الثناء إلا أنه في الخير والشر جميعاً ، والثناء في الخير خاصة ، ونثوتُ الخبر نثواً : أظهرته . وتناثَوا الشيءَ تذاكروه » . وقال الزمخشري : « نثوت الحديث نثواً : ذكرته ونشرته ، وهو حسن النثا وقبيح النثا ، وهو ينثو عليّ ما فعلت : يُشيعه » . فالصواب « أو تُنْشى عليه سوأة » و « الناثي للسوأة المخفاة » .

٥٠ — أبو عبد الله الفقيه لا العقبة

وورد في الصفحة «١٤٥» قول الشريف « وقال لي أبو عبدالله محمد[1] بن يحيى الجرجاني : العقبة عند أصحابنا أن الصلاة أفضل من الصيام ... » . وقد تصحفت على الشيخ كلمة « الفقيه » فصارت « العقبة » ونعوذ بالله من كل عقبة وخصوصاً عقبة التصحيف .

٥١ — حين يَغضَبُ لا تُغضَبُ

وورد في الصفحة «١٥٣» قول الشريف : « وبهذا المعنى فسر قول الفرزدق :

إذا مالك ألقى العمامة فاحذروا بوادر كفي مالك حين تُغضَبُ »

فقد جاء آخر البيت « تُغضَبُ » ، وما الباعث على الغضب وما المغضوبة ؟ ! الصواب « حين يَغضَبُ » فهو تخشى بوادر كفيه إذا غضب ، وهكذا ورد البيت في ديوان الفرزدق « ص ٣١ » ففيه « وقال لمالك بن المنذر بن الجارود :

إذا مالك ألقى العمامة فاحذروا بوادر كفي مالك حين يَغضَبُ

فأنها إن يظلماك ففيها نكال لعريان العذاب عصَيْصِبُ

٥٢ — الطائي الأكبر أبو تمام

وجاء في الصفحة «١٦٢» قول الشريف : « ونظير الطير المذكور من الشعر قول الطائي الأكبر في صفة الفرس :

هذَّبَ في جنسه ونال المدى بنفسه فهو وحده جنسُ »

فقال الشيخ ـ رح ـ في الحاشية يفسر الطائي الأكبر « هو حاتم الجواد المشهور » وإنما

(١) قال الخطيب البغدادي : « محمد بن يحيى بن مهدي أبو عبد الله الجرجاني الفقيه على مذهب أبي حنيفة سكن بغداد الى أن توفي بها ، وذكر لي أحمد بن العتيقي أن توفي سنة ٣٩٨ هـ قال : كان فقيهاً عالماً ... » (ج ٣ ص ٤٣٣) . وقال محيي الدين القرشي : « تفقه على أبي بكر الرازي وتفقه عليه أبو الحسن القدوري وأحمد بن محمد الناطفي ، وكان يدرس بالمسجد الذي بقطيعة الربيع وحصل له الفالج في آخر عمره ودفن الى جنب قبر أبي حنيفة » . « ج ٢ ص ٤٤٣ » وقال أبو بكر الهروي السائح : « وعشرة الجيزران قبر الامام أبي حنيفة النعمان بن ثابت بن المرزبان ... وعنده قبر أبي عبد الله الجرجاني » (الاشارات الى الزيارات ص ٧٠).

أراد الشريف الرضي أبا تمام فهو الأكبر بالنسبة الى البحتري ، ثم إن هذا البيت لأبي تمام من قصيدة [1] يمدح بها الحسن بن وهب مطلعها :

هل أثر من ديارهم دعسُ حيث تلاقى الأجزاع والوعسُ

٥٣ — الغُلُف لا الغُلُق

وورد في الصفحة « ١٦٩ » : « ويُيئسه للناظرين فيه من أبواب العلم وطرقه ، ويفتقه من أكمّته وغُلُقه » ، والغُلُق إن جاز أنها جمع غلق ، فلا محل لها في هذا الكلام ، والصحيح « وغلفه » جمع الغلاف فهو المضاهي للكِمام ، وقد حمل الشيخ على وضعه « الغلق » مكان الغلف ظنّه أن جملة الشريف الرضي مسجوعة وليس ذلك كذلك ، ألا ترى أنه يقول بعد ذلك « ينابيع الماء المتفجرة ، وعيونه المستنبطة » .

٥٤ — جمل نِصْفَها لا يصِفُها

وجاء في الصفحة « ١٧٠ » قول الشريف : « ومن هنالك قالوا شمس مريضة ، إذا ولّى احمرارها وأقبل اصفرارها ، وعلى هذا قول الشاعر :

لذُن غدوة حتى نَزَعْنَ عشية وقدمات شطر الشمس والشمس مُدنَفُ

فجمل يصفها ميتاً لما تصرّم أكثر ضيائها ، وجمل يَصِفها مُدنفاً لما كان من التصرّم على شفا » . فقد ورد « يصفها » مكرراً ، والصواب « نصفها » فيكون قوله « فجمل نِصْفها ميتاً ... وجمل نِصْفها مدنفاً ... » . ولولا تكرار التصحيف لحملت ذلك على خطأ الطبع ، وتأكد عندي التصحيف أيضاً بأنه فتح الياء وكسر الصاد من « يصفها » الثانية .

٥٥ — نَمِسَ لا نَمَسَ

وجاء في الصفحة «١٧٣» قول الشريف :« ومن ذلك سُمي مَن يجعله الانسان موضع سره ومستودع نفثه ناموساً ، يقال نَمَسَ يَنْمُسُ نمساً وناموسه منامسة » . وقال الشيخ ـ رح ـ

(١) الديوان « ص ١٢٤ ، ١٢٥ » الطبعة الأولى و « ص ٧٩ طبعة دار المعارف » ، وقد ضبط « هذب » مبنياً للمجهول وهو الصواب وضبط الشيخ له على المعلوم غلط .

في الحاشية : « التنميس : التلبيس والتعمية » ، ولم يُرد الشريف الفعل الرباعيّ المضعف العين « نَمَّس تنميساً » بل الثلاثي « نَمَسَ » بدلالة ذكره مصدر الثلاثي « نمساً » وباستشهاده للناموس وهو مشتق من الثلاثي ، وبدلالة أن التنميس لا يؤدي كل معنى « النَّمس » ، قال الجوهري في الصحاح : « ناموس الرجل : صاحب سره الذي يطلعه على باطن أمره ويخصه بما يسره عن غيره ... ونمستُ السر أنمِسُه نمساً : كتمته ، ونمستُ الرجلَ وناممته إذا ساررته » .

٥٦ — تَفَوَّتَ عليه لا يُفوّت عليه

وجاء في الصفحة « ١٨٠ » قول الشريف : « ومن ذلك قوله — ع — في حديث مشهور الرجل الذي يُفَوِّتُ ابنه عليه ماله فيفرّقه ويبذّره : اردُد على ابنك ماله فإنما هو سهم من كنانتك » . وقال الشيخ محمود مصطفى — رح — في الحاشية : « فَوّت فلان على فلان في كذا وافتات عليه : إذا انفرد برأيه دونه في التصرف فيه » . وقد أثبت بهذا الشرح أن الفعل الوارد في الحديث هو « يُفوِّتُ » بضم الياء وتشديد الواو ، والصحيح أنه « تفوَّتَ » الماضي على وزن تَفَعَّلَ » ، ففي الفائق للزمخشري « ٢ : ٣٠٣ » : « إن رجلاً تَفوَّتَ على أبيه في ماله ... » وذكر الخبر ، وقال في شرحه : « يقال : افتات على فلان في كذا وتفوَّت عليه إذا انفرد برأيه دونه في التصرّف فيه ، وهو من الفوت بمعنى السبق ، إلا أنه ضمّن معنى التغلب فعُدّي بعلى لذلك ... » . وقال ابن الأثير الكبير في النهاية : « منه الحديث : أن رجلاً تَفوّت على أبيه في ماله فأتى النبي — ص — فأخبره ... » . وفي الصحاح « وتَفوّت عليه في ماله أي فاته به » .

٥٧ — إربداد ألوانه لا ارتدادها

وجاء في الصفحة «١٨٧» في شرح قول النبي — ص — : « هُدنة على دَخَن ... والصحيح أنه مأخوذ من الدخان لسكدر أجزائه ، وارتداد ألوانه »، وأرى أن الأصل « اربداد ألوانه » يقال « اربدّ يربدّ اربداداً : أي صار لونه أربد » وهو يناسب السكدر الذي ذكره قبله .

٥٨ — قتله الله لا قَبلَه .

وجاء في الصفحة «١٨٩» قول الشريف : « وأنشدنا أبو الفتح [عثمان بن جني] النحوي — رحمه الله — قول الشاعر :

أما تراني قالباً مجنّي أقلب أمري ظهره للبَطْن
قد قَبِل الله زياداً عني

وكان — رحمه الله — يقول : « في قوله (قد قبل الله زياداً عني) سر لطيف وهو أنه أقام (قَبِلَه) مقام (عَزَله) فكأنه قال (قد عزل الله زياداً عني) لانه إذا قَبِلَ فقد زال سلطانه ، وأمنت سطواته » ، وقد خفي السرّ الذي أشار اليه ابن جني على الشيخ محمود مصطفى — رح — ولم يسائل نفسه عن قبول الله زياداً ما كانت صفته ؟ وهل يقوم القبول مقام العَزل ؟ الصحيح أن الشعر هو « قد قَتَل الله زياداً عني » والصواب إبدال التاء من الباء في كل كلمة كرّر فيها هذا التصحيف ، وقد نقل مؤلف لسان العرب تفصيل هذا السرّ اللغوي في « قتل » من اللسان ، قال : « وقول الفرزدق — وبلغه موت زياد وكان زياد هذا قد نفاه وآذاه ونذر قتله ، فلما بلغ موته الفرزدق شمت به فقال :

كيف تراني قالباً مجني أقلب أمري ظهره للبطن
قد قَتَل الله زياداً عني

عدّى (قَتَل) بعَن لأن فيه معنى (صرف) فكأنه قال : قد صرف الله زياداً » .

ولا أطيل الكلام فالأمر واضح جداً .

٥٩ — همّت عَمْلَتُها بالسَّيلحين

وجاء في الصفحة «١٩٤» قول الشريف : « وقد نهى رسول الله — ص — عن أخذ صَوالّ الإبل وعواميها . والعوامي : الضائعة ، قال الشاعر :

همت بغلها بالسيلحين وأوفضت بوادي ثميل عن جبين مشيّد

أي ضاعت بغل هذه الناقة بهذا الموضع المذكور ، وذلك لا يكون إلا عند تقطع حبلها

وإجحاف السيَّر بها » . ولا محل « لبغل » هنا ، فليس للناقة « بغل » وإنما البغل في البيت تصحيف « النَّمل » أو غيرها [1] ، أما « السيلجين » فهو تصحيف « السَّيْلَحِين » قال ياقوت في معجم البلدان : « سَيْلَحُونْ ... وقد يعرب إعراب جمع السلامة ... ومنهم من يجعله اسماً واحداً يعربه إعراب ما لا ينصرف ... وذكر سيلحين في الفتوح وغيرها من الشعر يدل على أنها قرب الحيرة ضاربة في البر قرب القادسية ، ولذلك ذكرها الشعراء أيام القادسية مع الحيرة والقادسية ... » .

٦٠ — الرئيّ الناظر لا الناظرة

وجاء في الصفحة «١٩٩» قول الشريف : « لأنهم أقاموا الجبل مقام الرئية الناظرة ، والرفيق المساير » . والصواب « الرئي الناظر ، والرفيق المسافر » لتمام السجعة ولأن « الرئي » اسم فاعل [2] بمعنى الصفة المشبهة ، ولأن الجبل يفسرّ بشيء مذكر لأنه مذكر .

٦١ — هضب القَلَيْب لا القُلَيْب

وجاء في الصفحة « ١٩٩ » أيضاً : « وقال الشاعر :

سَل الدار من جَنْبي حِبرٍ فواهبٍ إلى ما رأى هضب القُلَيْبِ المضيح

وقد ضبط الشيخ «القليب» بضم القاف كأنه عنده تصغير « قَلْب » وقال في الحاشية : « حِبرٌ كفلزٌ : موضع ، وواهبٌ جبل لبني سليم » ، قلت : ذكر ياقوت الحموي « حبراً » في معجمه للبلدان قال : « حبرٌ بكسرتين وتشديد الراء وما أراه إلا مرتجلاً : جبلان في ديار سُليم قال ابن مقبل :

(١) في لسان العرب « والتعبيل : تعييلك حافر البرذون بطبق من حديد يقيه الحجارة وكذلك تعبيل خف البعير بالجلد لئلا يحفى . وتعل الدابة ما وفي به عاقرها وحفها . قال ابن سيدة : أعل الدابة وعلها » .

(٢) من القواعد التي استدركتها على الصرفيين القدماء أنه يجوز أن يصاغ اسم فاعل على وزن « فعيل » من « فاعل يفاعل فعالا ومفاعلة » مما يدل على اشتراك ، وهذا أقرب الى الصفة المشبهة منه الى اسم الفاعل مثل « الشريك والمثيل والقرين والخليط والنزيل والخليل والبديل والشبيه والعديل والوديد والكفيء والضهي والوزير والعميل والثوي والسمي ومنه « الرئي » من راءاه يرائيه .

سـل الدار من جنبي حبرٍ فواهب إلى ما ترى [1] هضب القليب المضيّحُ

ثم قال : « هضب القليب : علمٌ فيه شعاب كثيرة ، قال الأصمعي : هضب القليب بنجد ، والهضب : جبال صغار ، والقليب في وسط هذا الموضع ، يقال له ذات الإصاد وهو من أسمائها وعنده جرى[حرب]داحس والغبراء ، قال العامري: هضب القليب نصف مابيننا وبين بني سُليم ، حاجز ما بيننا ، والقليب الذي ينسب إليه بئر لهم » ، وقال في واهب : « واهب : اسم جبل لبني سليم ... وقال تميم بن مقبل :

سل الدار عن جنبي حبرٍ وواهبٍ إلى ما رأى هضب القليب المضيّح »

وبما نقلنا نعلم أن « القليب » الوارد في البيت هو بئر غير معلوّمة وأنه على وزن « أمير » لا على التصغير ، وقد جاء في المجازات بعد ذلك « وهضب القُلَيْب والمضيّح » موضعان متقاربان فجعلهما لتجاذبهما [2] (كذا) كأنهما يتراءيان » ، والصواب « وهضبُ القَلِيب ... » .

٦٢ — تصغير دابّة « دُوَيْبَّة »

وجاء في الصفحة« ٢٠٤» : « وذلك مأخوذ من اسم دُويَّبَّة » بتشديد الياء وكسرها، وليس في الأصل « أعني دابة » ياء مشدّدة ، فألفها تقلب ياءاً وتبقى ساكنة كما كانت في الكبّر ، وكل ما جاءَ على هذا الوزن وهذه الصورة فهذه صيغة تصغيره . وقد كرر الشيخ الخطأ الصرفي في الصفحة عينها في قول الشريف : « بهذه الدويَّبّة » وفي الصفحة «٢٩٤» من الكتاب أيضاً ولولا ذلك التكرار لحسبنا الخطأ الأول من أخطاء الطبع .

٦٣ — يغمزون لا يغمرُون

وجاء في الصفحة « ٢٠٥ » قول الشاعر :

(١) نقلنا من المجازات النبوية أنه « رأى » وهو موضع الشاهد ، ويؤيده ما نحن ناقلوه من مادة واهب من معجم البلدان ومما جاء في الأغاني « ٦ : ٧٢ طبعة دار الكتب المصرية » .

(٢) لعل الأصل « لتجاريها أو تجاورها » .

تراهم يهمزون من استركُوا ويجتنبون من صدق الصاحا

ويروى : « يغمرون ... » . هكذا بالراء والصواب « يغمزون » لأن الهمز والغمز متجاوران معنى واستعمالاً ولا محل ليغمرون ولا للغمر .

٦٤ — أَغَبَّ الأمرَ لا غَبَبْهُ

ورد في الصفحة «٢٢٣» : « إنما المراد : لا ترفع التأديب عنهم ، ولا تَغُبَّ التقويم لهم » . والمراد بعدم الاغباب للتقويم عدم الفتور فيه ، وعدم الفصل بين فعلاته ، هكذا ضبط الشيخ الفعل « تغب » أي بفتح التاء وضمّ الغين المعجمة ، قال الجوهري في الصحاح : « الغِبُّ : أن ترد الابل الماء يوماً وتدعه يوماً ، تقول : غبّت الابل تغبّ غبّاً ... قال الكسائي : أغببتُ القوم وغببتُ عنهم ، أيضاً وغببت إذا جئت يوماً وتركت يوماً ... وفي الحديث : أغبُّوا في عيادة المريض وأربعُوا ، يقول : عُدْ يوماً ودع يوماً أو دع يومين وعُد اليوم الثالث ... وفلان لا يُغِبُّنا عطاؤه : لا يأتينا يوماً دون يوم بل يأتينا كل يوم . . » . وذكر الجاحظ في أخبار السيد الحميري قال : « كان السيد الحميري مواصلاً بالشراب ، فمدح أميراً من أمراء الأهواز ، ثم صار إليه بمديحه له ، فلم يصل إليه وأغبّ الشرابَ ... [1] » . أي تركه مديدة ، فالصواب « ولا تُغِبَّ التقويم » ولا محل للتلاني .

٦٥ — إثمٌ مُوتِغ لا مُولِغ

وفي الصفحة «٢٨٧» : « جعل ما في مقابلتها من إثم مولغ ، وذنب موبق .. » . وقال الشيخ في الحاشية : « إثم مولغ أي مُوجب للذم والشتم ومنه قولهم : رجل مستولغ أي ما يبالي أن يذم ويُشتم » . قلت : أصاب الشيخ في « المستولغ » ولم يصب في « المولغ » فالمستولغ مستعار لمن يطلب من النـــاس أن يَلَغُوا في عرضه أي يبعثهم على ذلك بفعله ، أما الوارد في كتاب المجازات فهو « المُوتِغ » لا المُولِغ ، وأخطأ الناسخ بجعله الياء لاماً لتشابههما في أول الكلمة ، قال الجوهري : « الوَتَغُ بالتحريك : الهلاك وقد وتِغ يوتَغُ وتَغاً أي أثِمَ ، وهلك ، وأوتغه

(١) البيان والتبيين « ٢ : ١٢٠ طبعة السندوبي » .

الله سبحانه أي أهلكه ، وأوبَق فلان دينَه بالإثم » . وهذا واضح الصحة ومُوافق للموبق ، لأنه المهلك أيضاً كما في كتب اللغة ، قال الجوهري : « أوبقه : أهلكه » .

٦٦ — وجاء في الصفحة «٢٩٨» : « ... بالمنضي بعيره في السفر إذا أطال شُقَّته واستفرغ قُوَّته ، وحسَن عريكته » . والصواب « وخشَن عريكته » لأن نتيجة إطالة الشقة واستفراغ القوة التخشين لا التحسين . وقد أِلف العرب أن يقولوا : فلان خشن الجانب وخشَّن جانبه تخشيناً [1] .

٦٧ — الغزارة لا القرارة

وجاء فيها : « شبهه بالماء الطامي الذي يفيض من قرارته ، « ويسيح من كثرته » . والصواب « من غزارته » لحرف الجر « من » استعمل لبيان السبب لا لابتداء الأمر ، ثم إنه لا يفيض الماتح من قرارته بل يفيض من أعلاه وثبجه .

٦٨ — أوارها واضطرامها لا اضطرابها

وجاء في الصفحة « ٣٠٥ » « وصف حرارة الحمى وانقادها ، وشدة أوارها واضطرابها » والصواب « واضطرامها » . ولا أرى حاجة الى البرهنة على ذلك ، لوضوحه فالحرارة تضطرم ولا تضطرب في ظاهر حالها .

٦٩ — مقاربات لا مفارقات

وجاء في الصفحة «٣١٦» قول الشريف : « والوجه الآخر أن يكون المراد أن أموال الصدقات في الأكثر لا تكون إلا أسافل الأموال دون أخيارها ، ومفارقتها دون كرائمها » . وقال الشيخ في الحاشية تعليقاً على مفارقات : « لعله يُريد بالمفارقات التي هانت على أصحابها ففرَّطوا فيها فهي تفارقهم ، بخلاف الكريمة عليهم فإنهم يحرصون عليها فلا تفارقهم » . وهذا قول متكلف جداً ، لأن المفارقة لا تقابل الكريمة ، وأنا أرى أن الأصل « مقارباتها » جمع المقاربة ،

(١) منه قول أشجع السلمي الشاعر :

وله جانب يخشن في لي ... ن وفي ذاك يشبه بعض الجفاف

جاء في مختار الصحاح : « وشيء مقارب بكسر الراء أي وسط بين الجيد والرديء وكذا إذا كان رخيصاً ولا تقل مقارب بفتح الراء » . ويؤيد قولي ما ورد في مادة « رسل » منه قال : « ومنه الحديث : إلا من أعطى في نجدتها ورسلها . يُريد الشدة والرخاء ، يقول : يُعطي وهي سمان حسان يشتد على مالكها إخراجها ، فتلك نجدتها ، ويعطي في رسلها وهي مهازيل مقاربة » وبهذا علمنا أن المقاربات تقابل الكرائم ، ويجب أن تكون لفظة كرامها « كرائمها » .

٧٠ — أجل انتهائنا لا أخير

وجاء في الصفحة « ٣٢٠ » قول الشريف : « وهذا أخير انتهائنا الى الفراغ في كتاب مجازات الآثار النبوية » وليس للانتهاء أول ولا أخير لأنه هو الآخر والأخير ، والذي أراه أنه تصحيف « أجل » وهو الميعاد والميقات .

٧١ — تُبنى لا تُثنى

وجاء في الصفحة المذكورة « فان النعمة تُثنى على قواعـــد الشكر لها ، وترفع على دعائم المعرفة بقدرها» . فكيف تُثنى النعمة على القواعد ؟! إنها « تُبنى » لا تثنى ولذلك قال بعدها « وترفع » لحصل التجانس والاتساق . والقواعد يُبنى عليها لا يُثنى .

هـــذا ما استوقف النظر واستوجب الفكر من التصحيف الذي وقع في كتاب « المجازات النبوية » ولعل غيري يجد فيه غير ذلك ، وقد تساهلتُ على الشيخ محمود مصطفى — رحمه الله — فلم أعتد عليه من التصحيف ما يمكن حمله على غلط الطبع ولو كان مع استبعاد ؛ ودونك قسماً من غلط الطبع الذي أشرت اليه :

في الصفحة ٢٠ إلى الدماء : إلا الدماء . ٢١ بكلية : بكليته . ٢٤ أشبهه : أشبه . ٢٦ فجلناها : فجعلناها . إنَّ هو : إنْ هو . ٤٣ نحلتيه : نحتليه . ٤٨ النظوت : الظنون . ٥١ مفاحصَ : مفاحصُ . ٥١ تقدم الانسان : الانسان . ٥٦ لتجبنون : إنكم لتجبنون . ٥٦ يتنفس من الكُرَب : السكَرْب . ١١٢ وحظُك : وحظَّك . ١٢١ الوقوع من الجذام : في الجـــذام . ٣٢٣ استياب : استتباب . ١٢٤ مجنبة : مَجْنَبَة

١٢٦ من دعائهم : من عادتهم . ١٣٣ للمسمين : المسمنين . ١٤٧ يا كعبَ : يا كعبُ . ١٤٧ فأوردها : فأرداها . وينشِب : وينشَب . ١٥٤ يعاينه : يعانيه . ١٥٩ ويغُلُّ الأعداء : ويغُلُّ الأعداء . ١٨٤ الخطبة الذي : التي . ١٩٩ وناراها مختلفان : مختلفتان . ٢١٩ لا تعد : لا تعدو . ٢١٣ الإناء : الاناء . ٢١٦ المُثُل الذي : المَثَل الذي . ٢١٩ ما تحته : وما تحته . ٢٢١ استأصل خلقه : حلقه . ٢٢٨ الزادة : القادة . ٢٢٩ المنضمات : المنمضات . ٢٦٧ القرار : الفرار . ٢٧٩ يكملان : تكملان . ٢٨٩ الأنفال : الأثقال . بدلالة قوله « وتحمل الأثقال » ؟

مصطفى جواد